

قبل شهر ممتنعاً عن ارسال الاقتراح الى حكومته ، وان قبوله الآن ومروور ذلك الاقتراح من بين يديه يدل على خير انشاء الله وسوف لا تنأى في الطلب والتأكيد في كل وقت وفي كل فرصة .

الرئيس - مواضيع الجلسة الآتية :

• ما يرد من اللجان .

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي



ملحق

السنة الرابعة

العدد ١١٨

الجريدة الرسمية

للمجلس التشريعي الأردني

و ١٢ آذار ١٩٣٣

عمان : الاحد في ١٦ ذي القعدة ١٣٥١

مذكرات المجلس التشريعي

الجلسة الحادية والعشرون للدورة العادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني
المنعقدة بتاريخ ٢-٣-١٩٣٣

القرارات

صحية

- ١٦٢ « قرار موافقة المجلس على استرجاع مشروع قانون رخص بيع التبغ من لجنة القوانين واحالة على اللجنة المالية » .
- ١٦٢ قانون تعديل قانون امتياز الكهرباء لسنة ١٩٣٣ .
- ١٦٣ « قرار موافقة المجلس عليه »
- ١٦٣ قانون تعديل المادة الثالثة عشرة من قانون تشكيلات الحاكم (الصادر سنة ١٩٢٩) لسنة ١٩٣٣ .
- ١٦٤ « قرار موافقة المجلس عليه »
- ١٦٤ مشروع قانون اضافة فقرة للمادة الثانية عشرة من قانون الانتقال والسفر لسنة ١٩٣٠ .
- ١٦٤ « قرار موافقة المجلس على احالته على اللجنة المالية » .

لجنة صحة المجلس

الجلسة الحادية والعشرون

للدورة الاعتيادية الثانية للجلس التشريعي الاردني الثاني

انعقدت الجلسة الحادية والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للجلس التشريعي الاردني الثاني في ٦ ذية القعدة سنة ١٣٥١ ٢٤ مارت سنة ١٩٣٣ المصادف يوم الخميس في الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية وتقيب عن الجلسة محمد باشا السعد، ماجد باشا العدوان، ساطع باشا الابراهيم، حديثه باشا الحريشه، حمد باشا بن جازي.

الرئيس - فليقرأ الضبط السابق.

« فقرأ »

توفيق بك - قبل ان نبدأ في القوانين التي اتمت اللجنة النظر فيها، ارجو من مجلسكم امثالي ان يصحح غروراً اتخذته بالجلسة السابقة، وهو القرار المتعلق باجالة مشروع قانون رخص بيع التبغ على لجنة القوانين. في حين ان هذه اللجنة دقت فيه ووجدت من الاوفق ان يحال على اللجنة المالية.

« فوافق المجلس على احوالة المشروع المذكور على اللجنة المالية بدلاً من لجنة القوانين »

توفيق بك - عندنا قرار لجنة القوانين بشأن مشروع قانون تعديل قانون امتياز الكهرباء لسنة ١٩٣٣. اجتمعت لجنة القوانين بتاريخ ٢٨-٢-١٩٣٣ وقررت قبول مشروع قانون تعديل قانون امتياز الكهرباء لسنة ١٩٣٣ بعد تعديله بالشكل التالي:

قانون تعديل قانون امتياز الكهرباء لسنة ١٩٣٣

المادة الاولى:

« يسمى هذا القانون (قانون تعديل قانون امتياز الكهرباء لسنة ١٩٣٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

« قبلت »

المادة الثانية:

« تجري التعديلات التالية في قانون امتياز الكهرباء لسنة ١٩٢٨ :

- (١) - يستعاض عن عبارة (شركة الكهرباء الفلسطينية) بعبارة (شركة كهرباء فلسطين) .
- (٢) - تعتبر المادة الواحدة عشرة اولى لتلك المادة والمواد الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة فقرات ثانية وثالثة ورابعة وخامسة لها وتعتبر المادة التاسعة مادة خامسة .

« قبلت »

- (٣) - يستعاض عن كلمة (الشريعة) الواردة في المادة الخامسة (المادة التاسعة قبلاً) بكلمة (الاردن) وعن عبارة (احكام المادة ١١ - آ) بعبارة (الاشترائط المنصوص عليها في المادة ١١ - آ) .

« قبلت »

المجموع

« قبل »

توفيق بك - اجتمعت لجنة القوانين بتاريخ ٢٨-٢-١٩٣٣ وقررت قبول مشروع قانون اضافة فقرة لقانون تشكيلات المحاكم بعد تعديله بالشكل التالي:

قانون تعديل المادة الثالثة عشرة من قانون تشكيلات المحاكم (الصادر سنة ١٩٢٩) لسنة ١٩٣٣

المادة الاولى:

« يسمى هذا القانون (قانون تعديل المادة الثالثة عشرة من قانون تشكيلات المحاكم) الصادر سنة ١٩٢٩) لسنة ١٩٣٣ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

« قبلت »

المادة الثانية:

« تلغى الفقرة الاخيرة من المادة الثالثة عشرة من قانون تشكيلات المحاكم لسنة ١٩٢٩ ويستعاض عنها بالفقرة التالية :

« لا يجوز ان تلغى الانظمة الموضوعة بمقتضى هذه المادة او تعدل احكام القوانين للشعبة المتلفة بالامور المذكورة اعلاه . ولا ان تلغى او تعدل ما نصت عليه الانظمة الصادرة بمقتضى هذه المادة حتى الآن من امور جاءت مخالفة لاحكام قانونية كانت متبعة عند اصدارها .

توفيق بك - ان لجنة القوانين التي دقت المادة الواردة في المشروع لم تر من المرافق اضافة تلك المادة. انالي قانون تشكيلات المحاكم كما اراد في ذلك المشروع، لانها لو قبلت ذلك لوجد في القانون تناقض بين هذه المادة الجديدة وبين الفقرة الاخيرة من تلك المادة التي نصت على ضرورة الغائها والاستعاضة بها بفقرة غيرها. وبذلك لم يوجب من الضروري حتى لا يحصل التباس، ان تضاف فقرة جديدة تنص على انه لا يجوز للوزارة المدنية ان تلغى شيئاً من الانظمة التي كانت اصدرتها استناداً الى المادة المعدلة وجاءت مخالفة لاحكام قوانين متبعة. لانه لو لم يوضح هذا القيد، لأمكن لوزير المدنية ان يلغى، مثلاً نظام رسوم المحاكم باعتبار انه نظام لا يحتاج الفأوه الى اخذ رأي السلطة التشريعية. مع ان ذلك النظام كان اتخذ بدلاً من قانون وعدلت بموجبه احكام قوانين كان معمولاً بها قبل صدوره. هذا ما قصده لجنة القوانين في وضعها تلك الفقرة. والآت لاحظت ايضاً اننا اذا ابقينا في الفقرة الاخيرة عبارة (حتى الآن) قد يكون في ذلك التباس ولهذا اقترح تعديلها بعبارة (حتى تاريخ العمل بهذا القانون) وارجو ان توضع المادة في الرأي.

عومه بك - بعد ان احاد قراءة المادة الثانية « هذه الفقرة الاخيرة تجبل من يطالبها في خبرة . فالت كان القصد من اعطاء صلاحية الى وزير المدنية بتعديل او تبديل الانظمة التي وضعتها وزارة المدنية سابقاً استناداً الى الفقرة للمادة، من هذه المادة . فلا حاجة لوضع العبارة الاخيرة اي (من امور جاءت مخالفة لاحكام قانونية

لجنة صبة المحاكم